التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

•ⵣⵔ•: ⵙ ⵙⴰⵏⵏⵓⵔ ⴰ ⵜ:ⵣⴰ:ⵜ

Rassemblement pour la Culture et la Démocratie

مذكرة مؤسساتية

لقاء مع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

بمناسبة اللقاء مع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، واستنادًا إلى الدروس المستخلصة من الاستحقاقات الانتخابية السابقة، وكذا من المراحل الأولى للمسار التحضيري للانتخابات المحلية المقبلة، أعدّ التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) هذه المذكرة المؤسساتية.

وتهدف هذه المذكرة إلى إحاطة السلطة بجملة من الملاحظات والانشغالات والمقترحات التي من شأنها المساهمة في تحسين ظروف تنظيم الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وإرساء مسار انتخابي شفاف وعادل وشامل وذي مصداقية.

وتندرج مقاربة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في إطار روح من الحوار المؤسساتي والمسؤولية والمساهمة البناءة. وهي تنطلق من قناعة أساسية مفادها أن مصداقية أي انتخابات لا يمكن فصلها عن ثقة المواطنين، والمساواة بين المتنافسين، وحياد الإدارة، والضمان الفعلي للسيادة الشعبية.

وفد التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

- **عثمان معزوز**، رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
- **محمد لبدوعي**، الأمين الوطني المكلف بالتنظيم والمنتخبين والانتخابات
- **رشيد حساني**، الأمين الوطني المكلف بالمؤسسات والمالية والاتصال

RCD

ا. موضوع وأسس المقاربة

من خلال هذا اللقاء، يرغب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في عرض جملة من الانشغالات على السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تتعلق بسير بعض مراحل العملية الانتخابية، وكذا بطريقة عمل هياكلها المحلية.

ويرى التجمع أن مصداقية المسار الانتخابي تقوم على جملة من الضمانات الأساسية، تتمثل في:

– المساواة بين مختلف الفاعلين السياسيين؛
– حياد الإدارة ونزاهتها؛
– شفافية الإجراءات؛
– وضوح القواعد والصلاحيات والآجال؛
– جودة التأطير الانتخابي؛
– التكوين الملائم للموظفين المكلفين بتنظيم الاقتراع؛
– موثوقية الأدوات الرقمية وتأمينها؛
– الوصول العادل إلى المعلومات ووسائل الإعلام؛
– احترام التعددية السياسية؛
– الضمان الفعلي لحق المواطنين في المشاركة في الحياة العامة، والتصويت والترشح؛
– الممارسة الفعلية لحقوق الطعن؛
– احترام السيادة الشعبية.

إن الصعوبات المسجلة ميدانيًا، وكذا تلك التي تم الوقوف عليها خلال الاستحقاقات الانتخابية السابقة، تستدعي اتخاذ إجراءات سريعة، وتوفير ضمانات ملموسة، وإقرار إصلاحات مستدامة.

ويعتبر التجمع، على وجه الخصوص، أن تنظيم الانتخابات لا يمكن أن يقوم على إجراءات غير دقيقة، أو تفسيرات متباينة، أو تنسيق غير كافٍ بين مختلف المؤسسات والإدارات المعنية بالمسار الانتخابي.

RCD

II. أهم الملاحظات والانشغالات

1- الصعوبات المرتبطة بالمصادقة على استمارات التزكيات

سجل التجمع استمرار وجود صعوبات وتباينات في تطبيق الإجراءات المتعلقة بالمصادقة على استمارات التزكيات.

وقد تم تسجيل، في عدة بلديات، حالات رفض أو تأخير أو تفسيرات مختلفة للتعليمات.

ومن شأن هذه الوضعيات أن تؤثر على:

– انسيابية العملية؛
– المساواة بين المترشحين والقوائم؛
– قدرة التشكيلات السياسية على استكمال الإجراءات ضمن الآجال المحددة؛
– حق المواطنين في المشاركة الحرة في المسار الانتخابي.

ويرى التجمع ضرورة ضمان تطبيق موحد للإجراءات عبر كامل التراب الوطني، ومنع أي عرقلة إدارية من شأنها المساس بالمساواة بين المتنافسين.

2- عدم التفعيل الكافي للاستعانة بالمحضرين القضائيين والموثقين

يسجل التجمع أن الإمكانيات المعلن عنها بشأن تدخل المحضرين القضائيين والموثقين في المصادقة على استمارات التزكيات لا تبدو مطبقة بشكل فعلي وموحد.

ويشير عدد من المهنيين المعنيين إلى عدم توفرهم على تعليمات واضحة بما يكفي تمكنهم من أداء هذه المهمة في ظروف دقيقة وآمنة.

ومن شأن هذا الوضع أن يقلص البدائل المتاحة للمواطنين والمترشحين، ويُبقي ضغطًا مفرطًا على الإدارات البلدية.

ويعتبر التجمع أنه من الضروري توضيح شروط تدخل هؤلاء المهنيين في أقرب وقت، وضمان التطبيق الفعلي للأحكام المنصوص عليها.

RCD

3- رفض الترشحات على أسس تفتقر إلى الشفافية الكافية

سجل التجمع، خلال الاستحقاقات الانتخابية السابقة، إقصاء عدد من المترشحين ورفض ملفات ترشح في ظروف تثير تساؤلات جدية بشأن شفافية وعلل وموضوعية القرارات المتخذة.

وفي عدة حالات، لم يستفد المترشحون المعنيون من معلومات دقيقة وكافية حول الأسباب التي أدت إلى رفض ملفاتهم، الأمر الذي حرمهم من إمكانية فهم المؤاخذات المسجلة ضدهم وممارسة حقوقهم في الطعن بصورة كاملة.

إن اللجوء إلى التحقيقات الإدارية، التي لا يتم دائمًا إطلاع المعنيين على مضمونها ومعاييرها ونتائجها، لا ينبغي أن يتحول إلى أداة لإقصاء المواطنين من المنافسة الانتخابية خارج ضمانات واضحة وموضوعية وقابلة للتحقق.

كما يعرب التجمع عن انشغاله إزاء استخدام أحكام تشريعية لا يتعلق موضوعها بتحديد شروط الأهلية أو الترشح كأساس لقرارات الرفض.

وفي هذا الصدد، فإن رفض ترشح استنادًا إلى حكم يحدد الأهداف العامة أو موضوع نص تشريعي، دون أن ينص هذا الحكم في حد ذاته على شرط للترشح أو الأهلية، يطرح مسألة أساسية تتعلق بالأمن القانوني.

ويجب أن تكون الشروط التي تسمح للمواطن بالترشح محددة بشكل صارم في القانون، ولا يمكن أن تنتج عن تفسير موسع لأحكام عامة أو ذات طابع إعلاني لا تهدف إلى فرض قيود جديدة على ممارسة الحقوق السياسية.

ويرى التجمع أن أي تقييد لحق الترشح يجب أن يستجيب لمعايير:

– منصوص عليها صراحة في القانون؛
– محددة بوضوح؛
– موضوعية؛
– متاحة؛
– قابلة للتوقع؛
– متناسبة؛
– وقابلة للطعن الفعلي.

كما يعرب التجمع عن انشغاله إزاء وضع يمكن فيه استخدام عناصر مستخلصة من التحقيقات الإدارية كأساس لقرارات تمس ممارسة الحقوق السياسية، دون أن يتمكن المواطنون المعنيون من الاطلاع عليها بشكل كامل أو الاعتراض عليها بصورة فعالة.

RCD

ويجب أن تظل العدالة ضمانة فعلية للحقوق والحريات، لا مجرد جهة للمصادقة على قرارات إدارية تستند إلى معلومات لا يستطيع المواطنون المعنيون الوصول إليها بشكل كامل.

ومن شأن هذا الوضع أن يمس:

– حق المواطنين في الترشح؛
– مبدأ الشرعية؛
– الأمن القانوني؛
– المساواة أمام القانون؛
– الحق في الحصول على معلومات واضحة بشأن أسباب القرار؛
– الطابع الوجاهي للإجراءات؛
– الممارسة الفعلية لحق الطعن؛
– المساواة بين المترشحين؛
– ثقة المواطنين في نزاهة العملية الانتخابية.

ويرى التجمع أنه من الضروري أن يستند أي قرار برفض أو إقصاء مترشح حصريًا إلى معايير محددة بشكل صارم في القانون، وأن يكون معللًا بوضوح، ومبلغًا ضمن آجال تسمح بممارسة فعلية لحق الطعن، وأن يخضع لرقابة قضائية تضمن كامل حقوق الدفاع.

4-اختلالات منصة التسجيل في القوائم الانتخابية

تم تسجيل عدة حالات من الاختلالات المتعلقة بالمنصة الرقمية المخصصة للتسجيل في القوائم الانتخابية.

فقد وجد مواطنون أتموا الإجراءات وتحصلوا على رسالة تؤكد نجاح العملية أنفسهم أمام حالات تظهر فيها طلباتهم غير مكتملة أو تفتقر إلى وثائق سبق إرسالها.

وفي بعض الحالات، تصبح أي محاولة جديدة مسدودة برسالة تفيد بأن المعني مسجل مسبقًا أو أن طلبًا سبق تسجيله.

ويثير هذا الوضع انشغالًا مشروعًا بشأن:

– المعالجة الفعلية للطلبات؛
– حفظ البيانات وتأمينها؛
– موثوقية التأكيدات الموجهة للمواطنين؛
– إمكانية تسوية الملفات؛
– خطر الإقصاء غير المتعمد لمواطنين من الهيئة الناخبة.

إن تطوير الرقمنة لا يمكن أن يشكل عاملًا إضافيًا للحد من الحقوق أو الإقصاء، بل ينبغي أن يسهم، على العكس، في تسهيل ممارسة الحقوق المدنية وضمان موثوقية الإجراءات وقابليتها للتتبع وشفافيتها.

RCD

5- غياب الوضوح بشأن إيداع قوائم الممثلين المخولين بحضور عمليات التصويت والفرز

يرغب التجمع كذلك في لفت انتباه السلطة إلى الصعوبات التي تمت مواجهتها في إطار إيداع قوائم الأشخاص المخولين بحضور عمليات التصويت والفرز في مراكز ومكاتب التصويت.

وقد اتسمت هذه العملية بالعديد من الصعوبات والنقائص، بما في ذلك بعد تمديد أجل إيداع القوائم لمدة ثمانٍ وأربعين ساعة.

كما لم تكن التوضيحات المتعلقة بكيفيات إعداد وإيداع هذه القوائم كافية.

ولم يكن، في بعض الحالات، تحديد الجهة المختصة باستلامها واضحًا، سواء على مستوى المندوبيات الولائية أو البلدية.

كما تم تسجيل حالات رفض لقوائم أُعدت وفق النموذج المنشور على الوسائط الرسمية للسلطة، رغم أن الأمر يتعلق بالنموذج الذي وضعته السلطة تحت تصرف الأحزاب السياسية والقوائم المترشحة.

وقد أدى هذا الوضع إلى حالة كبيرة من الالتباس وعرقل السير العادي للعملية.

كما يطرح ذلك مسألة المساواة في المعاملة بين التشكيلات السياسية والقوائم المترشحة، وكذا مدى فعالية الحق القانوني في تعيين ممثلين مكلفين بحضور ومتابعة عمليات التصويت والفرز.

إن حضور ممثلي المترشحين والتشكيلات السياسية يشكل ضمانة أساسية للشفافية. وعليه، يجب رفع أي صعوبة إدارية أو تنظيمية من شأنها الحد من ممارسة هذا الحق.

6-نقص التأطير وضرورة تعزيز تكوين هياكل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

يسجل التجمع وجود نقص مهم في التأطير على مستوى عدد من الهياكل المحلية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

كما يتم تسجيل نقائص بشكل منتظم في التحكم في الإجراءات، ومعرفة النصوص المعمول بها، وتبليغ التعليمات، وتوجيه المواطنين والتشكيلات السياسية، والتسيير العملي لمختلف العمليات الانتخابية.

وتظهر هذه الصعوبات بشكل خاص على مستوى بعض الهياكل البلدية والولائية.

RCD

وتتجلى خصوصًا في:

– تقديم إجابات متناقضة بشأن حالات مماثلة؛
– اختلاف تفسير الإجراءات؛
– نقص المعلومات المقدمة للمواطنين والفاعلين السياسيين؛
– التأخر في معالجة بعض العمليات؛
– غياب التنسيق بين مختلف مستويات التدخل؛
– صعوبات في استقبال ومعالجة الملفات؛
– عدم وضوح المسؤوليات والصلاحيات الخاصة بكل هيكل.

ويعتبر التجمع أن استقلالية الهيئة الانتخابية لا يمكن أن تكون فعالة بشكل كامل دون تأطير كفء ومستقر ومكوّن بشكل كافٍ، وقادر على ضمان تطبيق موحد للقواعد عبر كامل التراب الوطني.

وينبغي أن يصبح التكوين المستمر للموظفين المكلفين بإدارة الانتخابات أولوية.

7-نقص التنسيق مع الإدارات المحلية

يسجل التجمع كذلك نقصًا في التنسيق والتعاون بين هياكل السلطة وبعض المصالح الإدارية، لا سيما على المستوى البلدي.

ويتعلق هذا النقص خصوصًا بـ:

– توزيع الناخبين بين مختلف مراكز ومكاتب التصويت؛
– تحيين القوائم وتنظيم المراكز؛
– تعيين مؤطري مكاتب التصويت؛
– نقل المعلومات اللازمة لتنظيم الاقتراع؛
– تنسيق العمليات المادية واللوجستية.

وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في أفق الانتخابات المحلية.

ويرى التجمع أن القرارات المتعلقة بتنظيم مراكز ومكاتب التصويت، وتوزيع الناخبين وتعيين التأطير، يجب ألا تكون عرضة لتدخلات أو تعديلات من شأنها التأثير على حياد العملية.

وفي إطار الانتخابات المحلية، تزداد مخاطر الخلط بين صلاحيات الإدارات البلدية وصلاحيات الهيئة الانتخابية.

ويشدد التجمع على ضرورة وضع فصل واضح للمسؤوليات وضمان اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنظيم الانتخابي وفق مبادئ الحياد والشفافية وقابلية التتبع.

ويجب أن تستند أي تعديلات في توزيع الناخبين أو المراكز أو المكاتب أو تأطيرها إلى معايير موضوعية، وأن تكون مبررة وموثقة ومبلغة إلى الأطراف المعنية ضمن آجال معقولة.

RCD

8- ضرورة توضيح الآجال والرزنامة الانتخابية

يسجل التجمع الحاجة إلى توضيح بعض المواعيد الانتخابية، لا سيما:

– آجال إيداع استمارات التوقيعات والتزكيات؛
– آجال إيداع قوائم الترشح؛
– آجال إيداع قوائم الممثلين المخولين؛
– كيفيات تسوية الملفات؛
– الإجراءات المطبقة في حالة حدوث أعطال تقنية؛
– آجال معالجة القرارات وتبليغها؛
– طرق وآجال الطعن.

إن رزنامة انتخابية موحدة وواضحة ومفصلة ومتاحة للجميع تشكل ضمانة أساسية لمختلف الفاعلين السياسيين وللمواطنين.

وينبغي أن تتوفر المعلومات المتعلقة بمختلف مراحل العملية في وقت كافٍ، بما يسمح لجميع المتنافسين بتنظيم نشاطاتهم في ظروف متكافئة.

9-الشفافية بشأن تمثيل الجالية الوطنية بالخارج

يرغب التجمع في الحصول على توضيحات بشأن توزيع وكيفيات تمثيل الجالية الوطنية المقيمة بالخارج.

وتستدعي هذه المسألة توفير معلومات واضحة وكاملة وشفافة بشأن:

– توزيع المقاعد؛
– الدوائر المعنية؛
– المعايير المعتمدة؛
– كيفيات المشاركة الانتخابية؛
– التنظيم المادي للاقتراع؛
– شروط المساواة بين المترشحين؛
– طرق الطعن المتاحة للمترشحين والناخبين.

إن الجالية الوطنية المقيمة بالخارج تشكل مكوّنًا أصيلًا من الأمة الجزائرية، وينبغي أن تخضع تمثيليتها ومشاركتها في الحياة العامة لنفس متطلبات الشفافية والمساواة واحترام السيادة الشعبية.

RCD

10- احترام التعددية والإنصاف الإعلامي

يلفت التجمع كذلك الانتباه إلى الاختلالات المسجلة في تغطية نشاط التشكيلات السياسية من طرف بعض وسائل الإعلام العمومية وشبه العمومية.

وتقتضي المساواة في شروط المشاركة السياسية كذلك احترام التعددية وضمان الوصول العادل إلى فضاءات الإعلام والتعبير.

وللمواطن الحق في الحصول على إعلام تعددي يمكّنه من التعرف على مختلف العروض والبرامج والتعبيرات السياسية.

ولا يمكن فصل مصداقية المنافسة الانتخابية عن توفر شروط عادلة للوصول إلى المعلومات ووسائل التعبير العمومي.

ويرى التجمع أن جميع التشكيلات السياسية المنخرطة في المنافسة الانتخابية يجب أن تستفيد من شروط موضوعية وعادلة من حيث الظهور الإعلامي، في إطار احترام التعددية والمصلحة العامة.

III. مقترحات التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

في مواجهة الصعوبات المسجلة، يرفع التجمع المقترحات التالية إلى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات:

1-توحيد إجراءات المصادقة

يقترح التجمع:

- إصدار تعليمات واضحة ودقيقة وموحدة لجميع الإدارات المعنية؛
- الحرص على تطبيقها الفعلي عبر كامل التراب الوطني؛
- ضمان توفر الاستمارات اللازمة؛
- إعلام المواطنين والتشكيلات السياسية بوضوح بالإجراءات المعمول بها؛
- وضع آلية تسمح بالتبليغ السريع عن أي عرقلة أو صعوبة؛
- ضمان متابعة مركزية للصعوبات المسجلة ميدانيًا.

2-التفعيل الفعلي للاستعانة بالمحضرين القضائيين والموثقين

يقترح التجمع:

- إصدار التعليمات اللازمة رسميًا إلى المهنيين المعنيين؛
- تحديد كيفيات تدخلهم بوضوح؛
- تحديد الوثائق والإجراءات المعمول بها؛
- ضمان إعلام المواطنين والتشكيلات السياسية بهذه الإمكانية؛
- الحرص على التطبيق الفعلي لهذه الأحكام ميدانيًا.

RCD

3-ضمان شفافية قرارات رفض الترشحات

يقترح التجمع:

– التبليغ الكتابي والدقيق والمفصل بكل قرار يتعلق برفض ترشح؛
– التحديد الواضح للنص القانوني الذي يشكل أساس القرار؛
– منع تأسيس قرار تقييدي على حكم لا ينص صراحة على شرط للترشح أو الأهلية؛
– تمكين المترشح المعني من الاطلاع على الأسباب والعناصر التي يستند إليها القرار، في إطار احترام الأحكام القانونية؛
– تحديد المعايير التي يمكن أن تؤدي إلى رفض الملف ونشرها وإتاحتها بوضوح؛
– ضمان الطابع الوجاهي للإجراءات عندما يتم الاستناد إلى عناصر ضد مترشح؛
– منع أي إقصاء يستند إلى تقديرات ذاتية أو إلى تحقيقات إدارية غير وجاهية؛
– ضمان أجل كافٍ يسمح للمترشحين بالممارسة الفعلية لحقوقهم في الطعن؛
– تعزيز ضمانات استقلالية وشفافية وفعالية الرقابة القضائية؛
– نشر معطيات شفافة حول عدد الترشحات المرفوضة وأهم أسباب الرفض.

إن حق الترشح يشكل تعبيرًا أساسيًا عن المشاركة السياسية والسيادة الشعبية، ولا يمكن تقييده إلا في إطار صارم للقانون، وبناءً على أسباب موضوعية وشفافة وقابلة للطعن الفعلي.

4-تصحيح وتأمين المنصة الرقمية

يقترح التجمع:

– فتح تحقيق تقني بشأن الاختلالات المبلغ عنها؛
– تحديد دقيق للأعطاب التي واجهها المستخدمون؛
– حفظ واسترجاع الطلبات المسجلة؛
– وضع إشعار إلكتروني بالاستلام يكون موثوقًا وقابلًا للتتبع؛
– إنشاء نظام يسمح للمواطن بمتابعة معالجة طلبه؛
– إمكانية تسوية الملفات المتضررة من الأعطال التقنية؛
– وضع خدمة مساعدة تقنية متاحة للمواطنين؛
– نشر معلومات دورية حول عمل المنصة؛
– دراسة تمديد الآجال عندما يتم تسجيل أعطال مستقلة عن إرادة المواطنين.

5-توضيح الإجراءات المتعلقة بممثلي المترشحين

يقترح التجمع:

– نشر تعليمات واضحة بشأن إعداد وإيداع قوائم الأشخاص المخولين بحضور عمليات التصويت والفرز؛
– تحديد الهياكل المختصة باستلام هذه القوائم بدقة؛
– تطبيق موحد للإجراءات على المستويين البلدي والولائي؛
– اعتماد النماذج المنشورة رسميًا من طرف السلطة؛
– إعلام التشكيلات السياسية والقوائم المترشحة مسبقًا بالوثائق المطلوبة؛
– وضع آلية لتسوية الأخطاء أو النقائص؛
– ضمان الحق الفعلي في تعيين ممثلين في مراكز ومكاتب التصويت.

RCD

6-تعزيز التأطير والتكوين داخل هياكل السلطة

يقترح التجمع:

– تقييم الاحتياجات الفعلية من التأطير على المستويين البلدي والولائي؛
– تعزيز التعداد البشري عند الضرورة؛
– وضع برنامج وطني لتكوين الموظفين المكلفين بتنظيم الانتخابات؛
– إعداد أدلة عملية موحدة؛
– توضيح مسؤوليات كل مستوى من مستويات التنظيم الانتخابي؛
– وضع آلية تسمح بالحصول بسرعة على إجابة بشأن الصعوبات المسجلة ميدانيًا؛
– إجراء تقييم دوري لعمل الهياكل المحلية؛
– تعميم دورات التكوين قبل كل استحقاق انتخابي.

7-تعزيز التنسيق مع الإدارات المحلية

يقترح التجمع:

– وضع آليات رسمية للتنسيق بين السلطة والإدارات المعنية؛
– توضيح الصلاحيات والمسؤوليات المتبادلة؛
– ضمان قابلية تتبع جميع القرارات المتعلقة بمراكز ومكاتب التصويت؛
– نشر توزيع الناخبين في وقت كافٍ؛
– وضع تأطير صارم لشروط تعديل المراكز والمكاتب والتعيينات الانتخابية؛
– ضمان الشفافية في تعيين مؤطري مكاتب التصويت؛
– إبلاغ التشكيلات السياسية والمترشحين المعنيين بأي تغييرات تطرأ؛
– وضع ضمانات تحول دون أي تدخل من شأنه المساس بحياد التنظيم الانتخابي.

8-نشر رزنامة انتخابية موحدة ومفصلة

يقترح التجمع نشر وثيقة رسمية تجمع مختلف المواعيد وتحدد بوضوح:

– مختلف مراحل العملية الانتخابية؛
– تواريخ الانطلاق؛
– الآجال النهائية؛
– الإجراءات المعمول بها؛
– الوثائق المطلوبة؛
– إمكانيات تسوية الملفات؛
– آجال المعالجة؛
– كيفيات تعيين الممثلين؛
– طرق وآجال الطعن.

وينبغي تحديث هذه الرزنامة بانتظام وإتاحتها على نطاق واسع للمواطنين والمترشحين والتشكيلات السياسية.

RCD

9-ضمان الشفافية بشأن تمثيل الجالية

يطالب التجمع بنشر معلومات مفصلة بشأن:

– توزيع المقاعد؛
– الدوائر الانتخابية؛
– المعايير المعتمدة في هذا التوزيع؛
– كيفيات مشاركة الجالية الوطنية بالخارج؛
– الإجراءات المطبقة على الترشحات؛
– الكيفيات العملية لتنظيم الاقتراع؛
– طرق وآجال الطعن.

10-ضمان التعددية والإنصاف الإعلامي

يقترح التجمع:

– وضع قواعد واضحة تضمن الوصول العادل للتشكيلات السياسية إلى وسائل الإعلام العمومية؛
– نشر معايير شفافة لتوزيع فضاءات التعبير؛
– المتابعة الدورية لاحترام التعددية؛
– نشر تقييمات دورية لتغطية مختلف الفاعلين السياسيين؛
– ضمان الوصول العادل إلى المعلومات طوال كامل المسار الانتخابي.

VI. مقترح إصلاح مستدام

من أجل منصة رقمية مؤمنة للتحقق من التزكيات

إضافة إلى التدابير الاستعجالية الواجب اتخاذها لمعالجة الصعوبات الحالية، يجدد التجمع مقترحه المتعلق بإنشاء منصة رقمية مؤمنة مخصصة لإدخال بيانات التزكيات والتحقق منها والمصادقة الإلكترونية عليها.

ومن شأن هذا النظام أن يسمح خصوصًا بـ:

– تسهيل مشاركة المواطنين؛
– تقليص التنقلات والأعباء الإدارية؛
– تبسيط الإجراءات؛
– ضمان تحقق سريع وموثوق؛
– منع التكرار؛
– تعزيز الشفافية وقابلية التتبع؛
– ضمان المساواة في المعاملة؛
– تقليص الفوارق بين مختلف المناطق؛
– تأمين البيانات؛
– تحديث الإدارة الانتخابية بشكل مستدام.

وينبغي تصميم هذه المنصة وفق متطلبات الأمن وحماية المعطيات الشخصية والشفافية وسهولة الولوج.

ويمكن أن تشكل هذه المنصة مكسبًا مستدامًا للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وأن تندرج ضمن مقاربة شاملة لتحديث وتأمين السلسلة الانتخابية.

RCD

٧. مقترح إنشاء آلية للتشاور والمتابعة

يقترح التجمع إنشاء إطار دائم للتشاور بين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات والتشكيلات السياسية.

ويمكن لهذه الآلية أن تتيح:

– التبادل المنتظم للمعلومات؛
– التبليغ السريع عن الصعوبات المسجلة ميدانيًا؛
– تجميع انشغالات الفاعلين السياسيين؛
– متابعة التدابير المتخذة؛
– الوقاية من العراقيل؛
– التحسين المستمر للإجراءات؛
– التقييم الدوري لسير مختلف مراحل العملية الانتخابية.

ويمكن لكل تشكيلة سياسية تعيين نقطة اتصال تتولى ضمان التنسيق مع المصالح المختصة في السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ويرى التجمع أيضًا أنه من المفيد أن تسمح هذه الآلية برفع الصعوبات المسجلة على مستوى الهياكل البلدية والولائية بسرعة، حتى يتم إيجاد الحلول قبل أن تترتب عنها آثار ضارة بحقوق المواطنين أو المترشحين أو التشكيلات السياسية.

ومن شأن إنشاء مثل هذه الآلية أن يسمح باستباق الصعوبات بدل معالجتها بعد أن تكون قد أضرت بحقوق المواطنين أو المترشحين أو التشكيلات السياسية.

٧. تطلّعات التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

من خلال هذا اللقاء، يرغب التجمع في الحصول على إجابات وضمانات ملموسة بشأن المسائل التالية:

1-المساواة في شروط المشاركة

ما هي التدابير التي ستتخذ لضمان التطبيق الموحد للإجراءات عبر كامل التراب الوطني وتحقيق مساواة فعلية بين مختلف الفاعلين في المسار الانتخابي؟

2-المصادقة على التزكيات

كيف يمكن ضمان رفع العراقيل وحالات الرفض والصعوبات المسجلة في بعض البلديات بشكل نهائي؟

ما هي التعليمات التي ستوجه إلى الإدارات المعنية والمهنيين المخولين؟

RCD

3-الترشحات وطرق الطعن

ما هي الضمانات التي ستوضع لضمان أن يكون كل قرار برفض ترشح معللًا بوضوح وشفافًا ومستندًا حصريًا إلى معايير منصوص عليها صراحة في القانون؟

كيف يمكن ضمان عدم استخدام حكم تشريعي يحدد أهداف القانون أو موضوعه العام كشرط للترشح عندما لا ينص هذا الحكم في حد ذاته على مثل هذا الشرط؟

كيف يمكن ضمان عدم إقصاء أي مواطن من المنافسة الانتخابية بناءً على معلومات أو تحقيقات إدارية لا يمكنه الاطلاع عليها ولا يستطيع الاعتراض عليها بشكل مفيد؟

ما هي الضمانات التي ستكفل طعنًا قضائيًا فعالًا واحترامًا كاملًا لحقوق الدفاع؟

4-الممثلون المكلفون بمتابعة العمليات الانتخابية

ما هي التدابير التي ستتخذ لضمان ممارسة الأحزاب السياسية والقوائم المترشحة فعليًا لحقها في تعيين ممثلين مكلفين بحضور عمليات التصويت والفرز؟

ما هي التعليمات التي ستصدر من أجل تحديد الهياكل المختصة باستلام القوائم بوضوح وضمان تطبيق موحد للإجراءات؟

5-التأطير والتكوين

كيف تعتزم السلطة معالجة نقص التأطير المسجل في عدد من الهياكل البلدية والولائية؟

ما هو برنامج التكوين الذي سيتم وضعه لضمان تحكم أفضل للموظفين المكلفين بتنظيم الانتخابات في النصوص والإجراءات والصلاحيات؟

6-التنسيق مع الإدارات المحلية

ما هي الضمانات التي ستوضع لضمان تنسيق فعال بين هياكل السلطة والإدارات البلدية؟

كيف يمكن ضمان حياد وشفافية وقابلية تتبع القرارات المتعلقة بـ:

- توزيع الناخبين؛
- مراكز ومكاتب التصويت؛
- تأطير المكاتب؛
- التعديلات التي تطرأ خلال المسار الانتخابي؟

7-الأدوات الرقمية

ما هي الضمانات التي ستمنع حدوث خلل تقني من حرمان مواطن من حقه في التسجيل في القوائم الانتخابية؟

ما هي آليات المتابعة والتسوية والطعن التي ستتاح لمستخدمي المنصة؟

RCD

8-الآجال والرزنامة الانتخابية

ما هي التواريخ النهائية المطبقة على مختلف مراحل العملية الانتخابية؟

وفي أي ظروف يمكن تكييف أو تمديد الآجال عندما يتم تسجيل صعوبات تقنية أو إدارية مستقلة عن إرادة المواطنين أو المترشحين؟

9-الجالية الوطنية بالخارج

ما هي المعلومات التي ستقدم بشأن توزيع المقاعد والدوائر وكيفيات تنظيم تمثيل الجالية الوطنية المقيمة بالخارج؟

10-التعددية والإنصاف الإعلامي

ما هي الآليات التي ستضمن منافسة سياسية عادلة تحترم التعددية وتكفل وصولًا متوازنًا لمختلف التشكيلات السياسية إلى فضاءات الإعلام والتعبير؟

III. الخاتمة

عتبر التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أن الصعوبات المسجلة في مختلف مراحل العملية الانتخابية يجب أن تحظى بأقصى قدر من الاهتمام.

إن مصداقية الانتخابات تقوم قبل كل شيء على ثقة المواطنين.

وهذه الثقة تقتضي:

- قواعد واضحة ومتاحة؛
- إدارة محايدة ونزيهة؛
- تأطيرًا كفؤًا ومكوّنًا بشكل كافٍ؛
- تنسيقًا فعالًا بين مختلف الهياكل المعنية؛
- إجراءات بسيطة ومتاحة؛
- قرارات شفافة ومعللة؛
- احترامًا صارمًا لمبدأ الشرعية؛
- شروط ترشح محددة بوضوح في القانون؛
- أدوات رقمية موثوقة ومؤمنة؛
- آجالًا محددة بوضوح؛
- طرق طعن فعالة؛
- مساواة فعلية بين الفاعلين السياسيين؛
- شفافية في التنظيم المادي للاقتراع؛
- حيادًا في توزيع الناخبين وتأطير مكاتب التصويت؛
- احترام التعددية؛
- ضمان تمكين كل مواطن من ممارسة حقوقه الانتخابية دون عرقلة أو تمييز؛
- الاحترام الفعلي للسيادة الشعبية.

RCD

إن مقاربة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية هي مقاربة بناءة ومسؤولة وموجهة نحو البحث عن الحلول.

وتهدف إلى المساهمة في وضع تدابير ملموسة وفورية ومستدامة، من شأنها ضمان مسار انتخابي أكثر شفافية وعدالة ومصداقية.

ويعرب التجمع عن أمله في أن يفضي هذا اللقاء إلى:

– تقديم إجابات دقيقة عن الانشغالات المطروحة؛
– توفير ضمانات ملموسة بشأن المساواة في شروط المشاركة؛
– اتخاذ تدابير فورية لرفع الصعوبات المستمرة؛
– توضيح الإجراءات والرزنامة الانتخابية؛
– معالجة الترشحات بشفافية وإنصاف؛
– الاحترام الصارم للشروط القانونية للترشح والأهلية؛
– ضمان سبل طعن فعالة؛
– تحسين موثوقية الأدوات الرقمية؛
– توضيح الإجراءات المتعلقة بالممثلين المكلفين بمتابعة عمليات التصويت والفرز؛
– تعزيز التأطير والتكوين في هياكل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات؛
– تحسين التنسيق مع الإدارات المحلية؛
– ضمان الحياد في تنظيم مراكز ومكاتب التصويت؛
– تعزيز الشفافية بشأن تمثيل الجالية الوطنية بالخارج؛
– ضمان التعددية والإنصاف الإعلامي؛
– إنشاء آلية دائمة للتشاور والمتابعة.

إن الثقة في المسار الانتخابي لا يمكن فرضها بقرار، بل تُبنى من خلال الشفافية، والمساواة في المعاملة، وحياد الإدارة، وكفاءة التأطير، واحترام الحقوق والحريات، وفعالية سبل الطعن، وضمان تمكين السيادة الشعبية من التعبير عن نفسها بحرية ودون عوائق.

الجزائر، في12 سبتمبر 2026

عثمان معزوز
رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

RCD